

قراءات

عنصر، العياشي سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. - القاهرة، منشورات المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، يوليو 1999. - الكتاب من الحجم الكبير، يتوزع على 09 فصول. - 170 ص.

هذا الكتاب هو الثالث الذي ينشره عالم الاجتماع الأستاذ العياشي عنصر بعد كتابيه؛ علم الظواهر الاجتماعية (دمشق 1990)، نحو علم اجتماع نقدي (الجزائر 1999)، يعالج مجموعة من القضايا الحساسة والراهنة المرتبطة بالتحويلات العميقة التي عرفها ولا يزال المجتمع الجزائري الحديث ومؤسساته المختلفة، لا سيما وأن آثار تلك التحويلات قد مست جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. يحدث ذلك في إطار مشروع التحول الديمقراطي الذي يرى المؤلف أنه غلبت عليه نزعة صورية أو شكلاية وطقوسية، كونه لم يؤسس على أسس صحيحة وصلبة، وكان ضحية مناورات القوى الاجتماعية المتنفذة سواء في السلطة أو في المعارضة.

هكذا، وبأسلوب جريء ولغة واضحة وراقية، قام المؤلف بطرح هذه القضية المحورية والأساسية التي يدور حولها الكتاب بفصوله التسعة التي عالج من خلالها مجموعة متنوعة وثرية من الموضوعات منها ما يتعرض لوضعية المجتمع عامة (التجربة الديمقراطية، الأزمة الراهنة) ومنها ما يعالج قضايا محددة تخص قطاعات (الجامعة، المؤسسة، النقابة) أو قوى اجتماعية معينة (الإطارات، النخبة النقابية).

يؤكد المؤلف في مواقع متعددة من كتابه أن بناء الديمقراطية يرتبط في جانب أساسي منه بتحقيق الحدائة وعصرنة المجتمع، حيث يقول: "...ترتبط الديمقراطية كقيمة أساسية وكممارسة اجتماعية بالحدائة التي تعني على المستوى السياسي الاعتراف بالإرادة الحرة للأفراد وحقوقهم المدنية كاملة، والفصل بين السلطات واستقلال المؤسسات عن كل تأثير عدا القواعد والضوابط التي تحظى بالإجماع، وكذلك التداول على الحكم بطريقة سلمية. أما على المستوى الاجتماعي فالحدائة تعني الاعتراف بحق المواطنة والتعامل مع الأفراد كمواطنين أحراراً وليس بحسب انتماءاتهم القبلية، أو الجغرافية، فضلا عن المساواة بينهم بصرف النظر عن تمايزهم العرقي، الديني أو الجنسي...".

هكذا يحدد المؤلف معنى الديمقراطية الحقيقية، غير أنه بدأ متشائماً لمصير التجربة الديمقراطية الفاشلة لحد اليوم، أو بالأحرى تغلب عليه نزعة التفاؤل الحذر حول إمكانيات

تحقيقها في المستقبل المنظور بسبب غياب قواعد واضحة وضوابط قوية تحكم عملية التمرن على الممارسة الديمقراطية في مرحلة انتقالية هي من أصعب المراحل في مسيرة المجتمع نحو الحداثة.

كما تعبر مقاطع معينة من الكتاب عن النظرة الثاقبة لدى المؤلف، ومدى تمتعه بحس قوي جعله يتوقع بعضا من تطورات الأوضاع التي عرفها المجتمع الجزائري خلال تطوراته اللاحقة. من ذلك تلك الأفكار التي عبر عنها في مقال نشره في 1989، حيث تبأ بوضوح باحتمالات تطور الأوضاع بسبب الممارسات السلطوية وتضاعف خصوم الديمقراطية مؤكدا بصريح العبارة " أن الخطر الذي يتهدد المجتمع هو تحويل مسار الانفتاح والتعددية من خطوة نحو إرساء دعائم مجتمع ديمقراطي حديث ومستقر، إلى منزلق خطير نحو الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار المزمّن، وهي عوامل من شأنها ارتهان مستقبل المجتمع برمته" وعند تعرضه لموقف المثقف من ظاهرة العنف في المجتمع، يشدد المؤلف على ضرورة التزام هذا الأخير بقضايا مجتمعه كونه معني بكل ما يجري في المجتمع من أحداث. وقدم بهذا الصدد تحديده لما يطلق عليه "المثقف الحقيقي"، وهو من يعبر عن رأيه بكل حرية واستقلالية لأنه يمثل اليقظة ضد أي انحراف أو تشويه يهدد الممارسة الديمقراطية. كما ينبغي أن يتخلى عن نظرتة الأبوية، ويقلع عن ميوله الاحتكارية التي تجعله الناطق غير الرسمي لقوى اجتماعية معينة مفسحا المجال لتلك القوى لتتخذ مواقفها كفاعل اجتماعي نشط بعد أن يؤدي دوره الحاسم المتمثل في كشف الرهانات وتعرية المصالح المختلفة، وتوضيح النتائج المترتبة عن استراتيجيات مختلف القوى الاجتماعية.

وفي موقع آخر يقدم المؤلف تحليلا سوسولوجيا لعوامل الأزمة الراهنة في الجزائر وقد حصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد السياسي والبعد الاجتماعي-الثقافي، مستعرضا أسباب فشل التجربة التنموية في الجزائر وتأزم الأوضاع منذ منتصف الثمانينات معللا ذلك بفشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة، أو منظومة التعليم والتكوين عموما، فضلا عن فشل الجمعيات المهنية والمدنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي شهدتها المجتمع وتسارعها من جهة، والمناورة والاستعمال الأداتي لها من قبل النظام من جهة ثانية.

كما عرض المؤلف بعض الأفكار الأولية بغرض تجاوز الأزمة، تركز إلى جانب التنمية الاقتصادية على عمليات تحديث المجتمع وبناء الدولة الديمقراطية العصرية التي تقتضي، حسب الكاتب، فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مؤسسات الدولة وأجهزتها حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات بينها، وهو ما يستدعي، في نظره، إشراكا حقيقيا وليس طقوسيا للنخب المثقفة والتكنوقراطية من أجل مراجعة جريئة للقوانين والتشريعات....

ويشدد المؤلف على اعتقاده أن تجاوز محنة الجزائر الحالية يكمن في توسيع الممارسة الديمقراطية وترسيخها دون أن يعني ذلك إلغاء حق المجتمع في الدفاع عن كيانه ومؤسساته في مواجهة القوى الساعية إلى تحطيمه متجاهلة كل القيم والمعايير. ويتراوح موقف الكاتب بين التفاؤل مرة والتشاؤم مرة أخرى، معتقدا أن الخط المنتهج من قبل النظام الحالي في بحثه عن حل للأزمة واعداء ومحاملا بالمخاطر في آن. " واعداء عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن سيادة الدولة الوطنية وشرعية مؤسساتها من خلال الرفض القاطع للتدخل الأجنبي، وتصديه لمحاولات تدويل الأزمة. ومحاملا بالمخاطر عندما يتعلق الأمر بتوسيع وترسيخ التجربة الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، وبخاصة في شقها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." ويعتبر أن الرهان الحقيقي الذي ينبغي ربحه ليصبح تجاوز المحنة الراهنة أمرا ممكنا يكمن في هذا الجانب الذي يشكل عمق ولب المشكلة. ومع ذلك فإنه بالنظر إلى الأوضاع والظروف السائدة اليوم، وطبيعة الخيارات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي يتبناها النظام، يعتقد المؤلف أن حظوظ تجاوز المحنة بسرعة تتناقص يوما بعد يوم، ويزداد عمرها طردا مع تفاقم الفقر، الاستبداد والظلم الاجتماعي. وجميعها ظواهر تجد جذورها في تلك الخيارات التي يعتبرها النظام استراتيجية للخروج من وضعية الانسداد، بينما هي في الواقع السبب الرئيسي في تعميق الأزمة وإطالة عمرها.

من ضمن الإشكاليات المتعددة والمتنوعة التي عالجها الكتاب في إطار الطرح العام و الفكرة المحورية المتمثلة في تحديث المجتمع وبناء ديمقراطية حقيقية، تعرض المؤلف لموضوع الإطارات في المؤسسات العمومية. وتوقف هنا عند مسألة على غاية الأهمية هي ضعف تمثيل النساء حيث يشير إلى مسؤولية العوامل الثقافية والاجتماعية المميزة لبنية المجتمع، و المؤثرة في ذات الوقت في صياغة العلاقات الأسرية التي تتميز بسيطرة نمط أبوي متسلط. وفي نفس السياق يستعرض المؤلف مجموعة من النتائج المتعلقة بتصورات الإطارات عن أنفسهم وعن المؤسسة والمجتمع، مسجلا اعتقادهم بأنهم يمثلون قيم العقلانية والفعالية والكفاءة... و أنهم حملة الحداثة في مجتمع تقليدي ومتخلف متسائلا عن مدى تطابق ذلك الاعتقاد مع الواقع.

لقد استطاع الكاتب وبراعة فائقة أن يربط الأفكار والقضايا الواردة في كتابه رغم تعددها وتنوعها، كما وفق في الانتقال بمرونة كبيرة من معالجة قضايا عامة وحساسة يعرفها المجتمع ويعانيها مثل الأزمة المجتمعية بكل أبعادها وظاهرتي العنف والإرهاب، إلى طرح ومعالجة قضايا لا تقل عنها أهمية تعرفها المؤسسة الاقتصادية خاصة، وعالم الشغل عموما. من ذلك معالجة قضية النخب الصناعية مثل الإطارات، والنخبة النقابية، ومسألة المشاركة في التسيير كمؤشر لنموذج عصري وديمقراطي في إدارة الاقتصاد. وينتهي عند التأكيد على ضرورة فتح

المجال أمام الإبداع وحرية التفكير بالنسبة لقطاع استراتيجي هو الجامعة وذلك بإبعاد البحث العلمي عن اللعبة السياسية. لقد تعرض لهذا الموضوع الحساس من خلال تحليل وضعية ومستقبل علم الاجتماع والبحث العلمي في هذا الحقل المعرفي على ضوء التحولات التي يعرفها المجتمع التي تؤكد وترسخ نزعة ليبرالية قوية ومتطرفة.

هذه المسألة ليست غريبة عن القضية المحورية المتمثلة في بناء الديمقراطية التي يدعو إليها الكاتب والتي تتطلب تحرير الفكر من التبعية حيث يقول: " لقد تميز مجال البحث العلمي عموما، وفي مجال علم الاجتماع تخصيصا، بتبعية واضحة ومؤكدة للتصورات والانشغالات المعبرة عنها من قبل السلطة السياسية". كما يؤكد أن لدى قطاع كبير من أفراد النخب السياسية والبيروقراطية تصورات سلبية عن علم الاجتماع والباحثين الاجتماعيين الذين يصنفون ضمن " المحرضين " و"صانعي التوترات" بسبب اهتمامهم بمسائل تدخل ضمن عالم المحظورات، سواء كانت ممارسات أم علاقات اجتماعية.

بعد هذا العرض المختصر لما ورد في كتاب الأستاذ العياشي عنصر من أفكار امتازت بالموضوعية لارتباطها بالأحداث التي يعيشها المجتمع وتعبيرها عن الواقع، واستنادها إلى شواهد حية ومصادر موثقة. يمكننا القول أن تجربة الديمقراطية في الجزائر بنظر الكاتب رائدة مقارنة بغيرها من البلاد العربية والعالم ثالثة عموما وذلك بالرغم مما يعترض سبيلها من صعوبات عديدة ومتنوعة تجعل إمكانية تحديث المجتمع مسألة موقوفة لحد الساعة.

في الختام لا يسعني سوى التنويه بقيمة الكتاب وأهميته لما يوفره للقارئ من معلومات، وتحليل موضوعي دقيق، ونظرة جريئة ثاقبة حول أمهات القضايا الراهنة في المجتمع الجزائري. وبهذا الصدد نتمنى أن يوزع الكتاب في الجزائر لأنه يستحق دون شك أن يقرأ ويستعمل كمرجع من قبل الطلاب والباحثين وكل الذين يودون تحقيق مزيد من الفهم حول الأوضاع التي عاشتها الجزائر، وفي المقدمة منهم أصحاب القرار.

فلا أجد أفضل من هذه الفقرة الواردة في أحد فصول الكتاب لأختم بها هذا العرض السريع: " إن الأمر (المقصود تجاوز الأزمة) لن يتحقق بأقل من ثورة في العلاقات والممارسات الاجتماعية، الثقافية والسياسية تقتلع المجتمع اقتلاعا من تحت أنقاض البنى والعلاقات القديمة البالية، وركام الممارسات المشوهة لمعهد قديم تميز بالاستبداد والإقصاء، تشير جميع الدلائل إلى قرب نهايته المحتومة رغم ما تبديه القوى المرتبطة به على اختلافها وتعدد مواقعها من مقاومة عنيفة، مما يعني أن نهايته لن تحصل بشكل تلقائي وميكانيكي، بل تستدعي تعبئة كاملة ومنظمة لطاقت كل القوى الطموحة لبناء مجتمع ودولة لهما مكانة ضمن عالم الألفية الثالثة.

ليلي بوطمين

الأستاذ بن مزيان ثعالبي. - المدرسة، الأيديولوجيا وحقوق الإنسان النموذج الجزائري. - منشورات دار القصة، الجزائر الطبعة الأولى 1998، باللغة الفرنسية، من الحجم الصغير. - 127ص.

يصدر هذا الكتاب الأول من نوعه في الجزائر في الوقت الذي تقطع فيه منتصف العشرية التي خصصتها الأمم المتحدة لترقية تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافة السلم 1995-2004، وهي مهمة تشرف عليها المنظمة الأممية للتربية والعلوم والثقافة UNESCO. هذه الخطوة كانت تتويجا لنشاط حثيث تميز بانعقاد عدة مؤتمرات عالمية في أماكن عديدة (مونتريال، فيينا، تونس) خلال سنة 1993، وكانت مناسبة لمناقشات واسعة حول هذه القضية والأهداف والرهانات التي تطرحها. كما كانت مناسبة لصياغة المنهجية العامة في وثيقة بعنوان "مخطط عمل من أجل تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية. مونتريال 08-11 مارس 1993" في نفس هذا المسعى العام قام المعهد العربي لحقوق الإنسان (تونس) سنة 1996 بصياغة مشروع بحث لتقييم درجة إدماج مبادئ حقوق الإنسان في برامج التعليم في البلدان العربية (شمل البحث 12 بلدا من بينهم الجزائر)، وهي البلدان الممضاة على الاتفاقيات والعهود الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان (العهدين الدوليان المتعلقان بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، إضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948). ويأتي هذا الكتاب بمثابة ثمرة البحث الذي قام به في الجزائر الأستاذ مزياني ثعالبي لحساب المعهد العربي لحقوق الإنسان.

يعتمد الكتاب إذن على تحقيق ميداني قام به المؤلف في منطقة الجزائر العاصمة وغطى مستوى الطور الثاني من التعليم الأساسي. وينطلق من فكرة أساسية تأخذ شكل مسلمة مفادها أن أحسن دفاع عن حقوق الإنسان في بلد ما يتمثل في مدى تربية وتنشئة الأجيال على مبادئها من خلال منظومة التعليم، كونها وحدها الكفيلة بإنتاج تمثلات وسلوكات اجتماعية قائمة على قيم التقدم والحداثة (ص 4). ويشير المؤلف بهذا الصدد إلى النقص الفادح المميز لتصورات وممارسات الهيئات الوصية على المنظومة التعليمية في الجزائر، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، سواء الحكومية أو غير الحكومية، التي لم تعر اهتماما جديا لهذه المسألة بل انشغلت أكثر بممارسات سياسية.

يؤسس المؤلف كتابه على دراسة ميدانية علمية طبق فيها خطوات وتقنيات المنهج العلمي في البحث السوسولوجي، حيث قام باستقاء معلومات وبيانات البحث من ثلاثة مصادر مختلفة هي: تحليل وثائقي وتحليل الخطاب الأيديولوجي للنظام بشأن المنظومة التعليمية ودورها. أما المصدر الثاني فيتمثل في تحليل مضمون مدونة تمثلا الكتب المدرسية للطور

الثاني من التعليم الأساسي (السنة 4-9)، (شملت المدونة كتب القراءة ودراسة النصوص، كتب التربية الدينية، كتب التاريخ، الجغرافيا، دراسة الوسط، كتب الفرنسية). إضافة لذلك أجرى المؤلف تحقيقا ميدانيا مع عينة من المعلمين تقدر ب 220 معلما منهم 118 من الرجال و102 من النساء، تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة.

يسعى الكتاب إلى محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة الرئيسية مثل؛ هل يتضمن الفعل التربوي اليومي عناصر معينة كاللجوء إلى مفهوم موجه يساعد على تأسيس و بروز اتجاهات تربوية ذات علاقة بحقوق الإنسان؟ هل تتضمن الكتب المدرسية التي يقوم عليها الفعل التربوي سلاسل ميثية *des chaînes thématiques* تسمح باستحضار هذه الإشكالية؟ وفي هذه الحالة، ما هي الصيغ التي تأخذها؟ وما هو القالب الثقافي/ الأيديولوجي الذي تستلهمه؟ ما هو رأي المدرسين في موضوع حقوق الإنسان؟ هل يشتركون في الاعتراف بضرورة تدريس الموضوع بطريقة منظمة؟ وبأي الوسائل التربوية يمكن تحقيق ذلك؟

و ينهنا المؤلف بسرعة إلى أنه لا يطمح لتقديم تشخيص لواقع المدرسة، وبدرجة أقل تقديم علاج للاختلالات العديدة التي تعيشها المنظومة التعليمية. كما ينبه القارئ إلى أنه من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن تعليم حقوق الإنسان وحده سيوفر حلا سحريا للعديد من المشكلات التي يعانها المجتمع في هذا المجال.

برغم الحذر والحيطه اللذين يتسم بهما هذا العمل، وبرغم التنبيه إلى مخاطر تبني نظرة اختزالية وساذجة حول قضية حقوق الإنسان، يعتقد المؤلف أن تناول مسألة المنظومة التربوية من خلال مؤشرين رئيسيين لهذا الحقل هما: المادة التربوية من جهة، والفاعلون التربويون من جهة ثانية، يسمح بتقديم تصور منهجي عن الأزمة التعليمية التي يتفق الجميع على أن آثارها تتجاوز هذا الإطار لتغذي الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع منذ مدة بسبب " تغذيتها للتناقضات الموجودة في الحقلين الثقافي والأيديولوجي " (ص 6).

بعد تصدير قصير يذكر فيها المؤلف بالمسيرة التاريخية للشرعية الدولية حول حقوق الإنسان، يشير إلى موقف الجزائر باعتبارها من البلدان الممضاة على تلك المواثيق والعهود منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الاتفاقية الدولية حول حقوق الطفل وكذلك تلك الخاصة بمناهضة التمييز ضد المرأة، مثيرا عددا من التساؤلات حول العلاقة بين حقوق الإنسان والمنظومة التعليمية في الجزائر. كما ينبه في مقدمة قصيرة هي الأخرى إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية تعليم حقوق الإنسان مشيرا إلى المساعي الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل تشجيع البلدان الأعضاء فيها لتبني موقف إيجابي من هذه المسألة، وصولا إلى المصادقة على فكرة تخصيص عشرية كاملة 1995-2004 لنشر ثقافة حقوق

الإنسان والسلم. ويركز المؤلف على الارتباط الموجود في هذا الإطار بين مفهومين أصبحا مفاتيح نهاية القرن هما حقوق الإنسان والديمقراطية.

يتكون الكتاب من خمسة فصول، يتضمن الفصل الأول مناقشة للجانب المفهومي وكذلك عرضا تاريخيا حول موضوع حقوق الإنسان. أما الفصل الثاني فيخصصه المؤلف لقراءة في بعض الوثائق الرسمية الخاصة بالمنظومة التربوية في الجزائر، وبالذات الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المحدد لفترة وأهداف التعليم القاعدي الذي ينبغي أن توفره المنظومة التربوية. كما يتطرق نفس الفصل إلى موضوع ديمقراطية التعليم. وفي الفصل الثالث يقدم لنا المؤلف تحليلا لمضمون مدونة من الكتب المدرسية محاولا إبراز طريقة تناول هذه الكتب لموضوع حقوق الإنسان وتعقبها خلال المراحل التعليمية المختلفة من السنة الرابعة إلى السنة التاسعة أساسي. في نفس السياق، يقوم بإبراز مدى التأثير الذي تمارسه مجموعة من التحديدات السياسية، الأيدولوجية والدينية على طريقة التعامل مع موضوع حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية.

يخصص المؤلف الفصل الرابع لعرض وتحليل نتائج التحقيق الميداني الذي قام به مع عينة من المدرسين، مبرزا بصفة خاصة نتيجتين على جانب كبير من الأهمية هما:

□ الدرجة العالية من الاهتمام والانشغال بقضية حقوق الإنسان التي وجدها الباحث لدى المدرسين، وهي تنم عن مستوى عال من الوعي بأهمية الموضوع وتفهم مختلف القضايا والأسئلة التي طرحها التحقيق فاجأت الباحث وفاقته كل التوقعات التي كانت لديه قبل البداية في البحث، بخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان الوضع المتأزم الذي يعيشه المجتمع المتسم بدرجة قصوى من اللامعيارية على حد تعبيره (ص 101).

□ النتيجة الثانية المثيرة للانتباه، رغم كونها إحدى فرضيات الانطلاق لدى الباحث، هي تلك التي أبرزت أهمية عاملي السن والجنس وتأثيرهما على تصورات المدرسين بخصوص الموضوع. حيث تشير النتائج أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الاهتمام والوعي بحقوق الإنسان وعامل السن، إذ كلما تقدم سن المعنيين كلما كبر اهتمامهم وزاد وعيهم بأهمية الموضوع. كما أن تأثير عامل الجنس بدا واضحا، حيث أن النساء أبدين اهتماما متزايدا وحساسية مرهفة بقضية حقوق الإنسان وبمسألة الديمقراطية عموما. ويفسر الباحث هذه النزعة بالوضعية الخاصة التي توجد فيها النساء باعتبارهن في موقع يواجهن فيه شتى أنواع التمييز ويعانين من مختلف أشكال السيطرة والظلم الاجتماعيين، في مجتمع يزرع تحت ثقل التقاليد والعادات والأعراف القديمة التي تقلل من قيمة المرأة ومكانتها، وتحط من أهمية دورها، ولا تعترف سوى بالقليل مما تقوم به، بل أنها تعتبرها في كثير من الأحيان كائنا قاصرا وتعاملها على هذا الأساس.

أما الفصل الخامس والأخير فيتعرض فيه المؤلف إلى قضية سجالية أثارت جدلا كبيرا وأسالت كثيرا من الحبر في المناقشات والمساجلات، وهي ثنائية الخصوصية والعالمية في موضوع حقوق الإنسان. ويناقش في هذا الإطار ثلاث مسائل هي؛ أولا، التناقض بين النظرية والتطبيق في طريقة تعامل المدرسة الجزائرية مع موضوع حقوق الإنسان. ثانيا، التمثلات السائدة بشأن موضوع حقوق الإنسان، (مفهوم العالمية، محاكمة ثنائية الجنس). ثالثا، عرض عناصر الاستراتيجية الخاصة بتعليم حقوق الإنسان (الأهداف، المقولات، الإجراءات العملية أو التطبيقية).

لا بد في النهاية من التنويه بهذا الكتاب، وهو الأول من نوعه على حد علمنا، الذي يتناول مثل هذا الموضوع الذي أصبح، بكل المقاييس، يشكل موضوع الساعة وذلك لعدة أسباب منها؛ أهمية الموضوع بحد ذاته وراهنيته وحساسيته، ثم اعتماد المؤلف على دراسة علمية طبق فيها أسس البحث العلمي السوسولوجي سواء في جمع المعلومات والبيانات أو في معالجتها وتحليلها. كما أنه يقدم باعتقادنا نموذجا يقتدى به في الاستعمال الذكي للمنهج دون الوقوع في التصور الدوغمائي المنهجوي الذي يسيطر على البحوث والدراسات السوسولوجية التي تجرى اليوم في الجامعات. وأخيرا القدرة الكبيرة التي أبدتها المؤلف في التعامل مع موضوع على درجة من التعقيد ونجاحه في تبسيط كثير من القضايا الشائكة والتعامل معها بيسر يجعلها في متناول القارئ البسيط، والحفاظ في ذات الوقت على الحد الأدنى من الدقة العلمية التي يستدعيها التعامل مع المفاهيم والأفكار النظرية الخاصة بالحقول وبموضوع الدراسة.

نأمل في الأخير أن تلقى مثل هذه البحوث مزيدا من التشجيع لكونها تقدم لنا صورة حقيقية عن الواقع، وتخلصنا من الأوهام والصورة المشوهة التي ترسمها الأيديولوجيات بمختلف صيغها ومصادرها عن ذلك الواقع، وهو ما يعيق فهم المجتمع، ويقلص بل يعطل حظوظ القيام بالتغييرات الضرورية لتحديث المجتمع ودمقرطته من خلال ترسيخ مبادئ الشريعة الإنسانية والمثل العليا التي تؤكد كرامة الإنسان وحرية وحقه في الحياة الكريمة باعتبارها حقوقا طبيعية وعالمية لا تقبل المساومة باسم الخصوصية مهما كان لونها أو مصدرها ثقافية، دينية، عرقية، سياسية... الخ.

العياشي عنصر

تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين. - المجتمع والعنف. - بيروت، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1993. من سلسلة "اقتصاد وإنسانية".

المجتمع والعنف كتاب نقله إلى العربية الأب إلياس زحلاوي عن سلسلة "اقتصاد وإنسانية" وهو من تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين متعددي الاختصاصات ينتمون إلى فريق "اقتصاد وإنسانية". الكتاب قديم نسبياً لأنه في طبعته الثالثة (1993)، لكن كل هذه المدة الزمنية لم تنقص شيئاً من أهميته بالنظر إلى راهنية الموضوع الذي يبدو أنه أحد الظواهر المجتمعية الأكثر استقطاباً للاهتمام والتي قلما نجد مثيلاً لها في درجة التصاقها بالأحداث ومدى تكرارها وكذلك انتشارها على مستوى المعمورة رغم تباين مظاهرها وتغير حدتها من حقبة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.

سؤال الانطلاق

ينطلق الكتاب من تساؤل رئيسي على غاية الأهمية يطرح في المقدمة (ص 7) ويحاول المؤلفون الإجابة عليه في سبعة فصول تشكل متن الكتاب. سؤال الانطلاق مصاغ على النحو التالي: هل يمكن اعتبار العنف حادث طارئ على مسار تطور الإنسانية، أم أنه يشكل سمة مميزة لبنية الكائن البشري؟ إذا كان الافتراض الأول يشير إلى أن العنف لا يعدو أن يكون رد فعل أحقق يواجه به الإنسان تناقضات الحياة الاجتماعية والضغوط الممارسة عليه من قبل المؤسسات الاجتماعية التي تحاول باستمرار فرض منطقتها وعقلانياتها الخاصة على الأفراد والجماعات. فإن الأمل في التخلص من هذه الظاهرة يبقى أمراً مشروعاً سواء بفعل زوال عوامل التوتر وإنهاء الضغوط والقيود الممارسة على الناس إما من خلال الوصول إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق والانسجام بين الإنسان ومحيطه نتيجة لعملية التطور الإيجابي والمستمر الذي توفره المعرفة التي يحققها الإنسان حول نفسه ومحيطه. أو أن ثورة عارمة ستكسب أشكال الظلم والقهر والسيطرة التي تميز المجتمعات البشرية القائمة حاملة معها إنساناً من نوع جديد أكثر انسجاماً مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه. وهذه الفرضية التي كانت بنظر مؤلفي الكتاب أحد الاحتمالات المنطقية بالنظر إلى الفترة التي صيغت فيها أفكار هذا الكتاب (نهاية الستينات وبداية السبعينات)، تبدو اليوم بعد التحولات العميقة التي عرفها العالم منذ نهاية الثمانينات حلماً غير قابل للتحقيق، أو مسألة طوباوية خارج نطاق الممكن.

أما الافتراض الثاني الذي يتضمنه سؤال الانطلاق فيعتبر ظاهرة العنف بمثابة الخاصية المتجدرة في بناء الشخصية سواء أمكننا اعتباره أحد رواسب "الأصول الحيوانية للجنس البشري أم لا". فإنه مع ذلك يبقى أحد أقوى الميول والغرائز لدى الإنسان بالرغم من إسهامه بشكل قوي في التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مر العصور. في هذه الحالة يصبح العنف ظاهرة تستعصي على المعالجة ويكون الاستئصال النهائي لها أمراً من قبيل التفكير الرغبي *wishful thinking* ويتحتم على الإنسانية العيش معه مستسلمة للأمر الواقع مثلما يتعين على شخص مصاب بمرض مزمن أن يتحمل آلامه ويصبر على مصابه.

ما هو العنف ؟

بعد استعراض عدد من التعاريف المتداولة حول العنف منها تلك التي تركز على الجانب المادي ومنها التي توسع إطار المفهوم ليشمل العنف المعنوي أو الرمزي، يقترح بيار فيو أحد مؤلفي الكتاب التعريف التالي الذي يحاول أن يجمع فيه الخصائص الأساسية للظاهرة: " العنف ضغط جسدي أو معنوي، ذو طابع فردي أو جماعي، ينزله الإنسان بالإنسان، بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي، أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة " (ص ص 148-149). ويشير المؤلف أن هذا التعريف يضع في المرتبة الثانية مادية الفعل العنيف ليركز خاصة على حقيقة أن العنف هو قبل كل شيء علاقة بالإنسان، ومن ثم فإن العنف هو كل ما من شأنه أن يمس بحق من الحقوق الأساسية للإنسان، أي كل ما يحط من كرامة الإنسان. لكن هنالك استثناءات على غاية الأهمية تنبغي الإشارة إليها تتمثل في ظواهر التمرد الفوضوي والعنف الثوري التي يلجأ إليه الإنسان لمواجهة الظلم، القهر والاستبداد، وهو موضوع لم يغفله الكتاب، بل أشار إليه واهتم بمعالجته وبطرح القضايا المختلفة المرتبطة به (ص ص 152-174).

يشير المؤلفون في مقدمة الكتاب إلى أن المقارنة بين العنف والقيم الإنسانية ليس لها من غاية سوى التنديد بالعنف وإدانتها بشكل صارم باعتباره سلوكاً يهدف إلى تدمير الجانب الإنساني ولا ينجو من عواقبه الوخيمة هذه سواء من يمارسه أو من يمارس ضده. لأن العنف يمثل انتصار العريضة الشريرة على العقل والحكمة، هذه الأخيرة يفترض أنها نزعاً ذات جذور راسخة في الإنسان. ومع ذلك يبينها المؤلفون إلى أن القضية معقدة أكثر مما قد نتصور منذ الوهلة الأولى بحيث أن العنف يمثل أحد السمات الأكثر ثباتاً في الفعل الإنساني مما يجعل التنديد به وإدانتها باسم الطبيعة الإنسانية الخيرة قبل القيام بتحليل عميق لأشكاله ودلالته

وفهم أسبابه المتنوعة أمرا لا معنى له وبدون فائدة في نهاية الأمر. هذا الموقف المتأني والحذر، يقول المؤلفون، سيكون أكثر واقعية في فهم سيرورة تشكل القيم الإنسانية والمخاطر التي تتعرض لها، كما أنه يسمح بتوجيه المسؤولين السياسيين إلى أفضل المواقف التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذه الظاهرة التي تستعصي على المعالجة النهائية والجذرية، ويصعب السيطرة عليها بصورة مطلقة وكاملة.

لذلك يرى أصحاب الكتاب أن التعامل مع ظاهرة العنف تتطلب التخلص تماما من النظرة الوثوقية، ولا مجال للاعتبارات العقائدية، والقبليات الأيديولوجية لأنها لا تستطيع أن تقوم مقام التحليل الدقيق والفحص العميق في محاولة الإجابة على السؤال الجوهرى الذي يورق الباحثين في العلوم الإنسانية منذ أمد بعيد: هل العنف حدث طارئ على المسار البشرى أم أنه خاصية متأصلة في بنية الإنسان؟

لكل هذه الدواعى والأسباب يرى المؤلفون ضرورة اعتماد أسلوب بسيط، واضح ودقيق في آن لمعالجة الظاهرة موضوع هذا الكتاب، الأسلوب ينطلق من البسيط إلى المعقد، ومن الخاص إلى العام، ومن الملموس إلى المجرد. لذلك يقترح الكتاب الانطلاق مما يعيشه الناس في حياتهم اليومية من أحداث لها علاقة مباشرة بظاهرة العنف، ثم دون أفكار مسبقة، جمع المعطيات الصرفة لمظاهر العنف في المجتمعات المعاصرة كما هي في ذاتها، ثم وضعها في إطارها الاجتماعى الذي تميزه وتسيطر عليه التقنية، وفي خطوة لاحقة تسليط الأضواء الكاشفة عليه من خلال إخضاعه لتأويلات بعض من العلوم الإنسانية التي تلقي كل واحدة منها نورها من الزاوية التي تختص بها.

موقف العلوم الإنسانية

نستعرض في ما يلي موقف مجموعة من العلوم الإنسانية التي حاول الباحثون المختصون فيها فهم ظاهرة العنف وتحليل دلالاتها وفحص أسبابها العميقة. وقد اقتصر مؤلفو الكتاب على التعرض لموقف كل من علم النفس الحيوى والاجتماعى، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد.

1. موقف علم النفس:

يرى علماء النفس أن هناك عقبتين رئيسيتين تمنعان تحقيق فهم سليم لظاهرة العنف هما: أولا؛ الاعتقاد بوحدة وثبات الطبيعة الإنسانية وهو عامل يمنع الانتباه إلى دور العوامل الموضوعية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية في تشكيل ظاهرة العنف. ثانيا؛ النظرة

المعاكسة للأولى والمتمثلة في تركيز الاهتمام على أوضاع وظروف العنف، وهو ما يؤدي بدوره إلى منزلق لا يقل خطورة عن الأول يمثله الاعتقاد بأن التخلص من العنف رهن بإزالة الظروف أو الأوضاع المتسببة فيه.

ويؤكد علماء النفس مقابل هذين الموقفين المتطرفين على ضرورة تبني موقف توليفي يبرز تداخل العلاقات الثابتة بين الذاتي (الطبيعة والغريزة الإنسانية) والموضوعي (الأوضاع والظروف التي تشكل محيطا خصبا لبروز العنف)، وهي علاقة تجمع بين ما يسمى "احتماليات العنف" من جهة، وأوضاع العنف من جهة أخرى. "احتمالية العنف" مفهوم نظري يبسطه علماء النفس والبيولوجيا من خلال ربطه بمفهوم إجرائي هو "العدوانية" *agressivité* وهي، في نظرهم، لفظة أكثر حيادا من لفظة العنف (لأن هذه الأخيرة في الواقع مفهوم سياسي وسوسيلوجي بالأساس ذو شحنة أخلاقية قوية).

وتعرف العدوانية بأنها مواقف واستعدادات تؤثر في تكوين الرأي وتشكيل أنماط السلوك الإنساني. وهي دفينية في أعماق النفس البشرية لا تبرز إلا وهي متلبسة في شكل رأي أو سلوك يأخذ شكلا عفيفا. ومع ذلك ينبه علماء النفس إلى حقيقة أن العدوانية ليست شرا مطلقا، بل أنها طاقة حيوية على شكل توتر يمكن استغلاله وتوجيهه سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي بحسب الأوضاع والظروف. ورغم أن علم نفس الطفل يشير إلى وجود اندفاعات عدوانية بمثابة التعبير المشترك عن الميول الهدامة عند الإنسان التي تأخذ شكل غريزة البقاء والدفاع عن النفس، إلا أن الملاحظة العلمية التي وفرتها علوم أخرى مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تبين أن مظاهر العدوانية مرتبطة أساسا بالنظام الاجتماعي ومؤسسته (مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية *socialisation* و الجمعية *sociabilité*).

2. موقف علم الاجتماع:

تبدو ظاهرة العنف بالنسبة لعلم الاجتماع مستعصية أكثر على التحديد والتعريف. ذلك لأن عالم الاجتماع على خلاف عالم النفس لا يستند إلى فكرة قبلية عن وجود طبيعة إنسانية موحدة، أي معطاة مسبقا خارج الحياة الاجتماعية، أو القول بوجود غريزة بشرية متماثلة. بل أنه يلاحظ في أبحاثه اختلاف المجتمعات والثقافات وتباينها تباينا شديدا في بعض الأحيان، لدرجة أن ما يعتبر عنفا في مجتمع أو ثقافة ما قد لا يعتبر كذلك إطلاقا في مجتمع آخر. (لاحظ مثلا التعارض في وجهات النظر بشأن أضحية العيد بين المنتمين لثقافة إسلامية من جهة، وغير المسلمين في أوروبا وبخاصة مجموعات الدفاع عن الحيوان من جهة ثانية. لاحظ كذلك تعارض المواقف بشأن البنية الذرية للحياة الاجتماعية في البلدان الصناعية، والطابع

الجمعي **communautaire** للحياة في المجتمعات غير الصناعية، حيث تبدو الأولى عنفا في نظر القادمين من الوسط الثاني والعكس صحيح).

ذلك ما يجعل علماء الاجتماع يتحدثون عن نسبية العنف المرتبط بنظام المعايير الاجتماعية. بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف. لكن نظام القيم الاجتماعية على اختلافه من مجتمع لآخر يمكن اختزاله، من الناحية النظرية، إلى عدد من المركبات أو العناصر الأساسية المشتركة بين المجتمعات البشرية هي؛ الحاجة للاستقرار، التماسك الداخلي، التواصل والاستمرار. وعلى أساس الأهداف التي يرمي المجتمع لتحقيقها والوسائل التي يبيح استخدامها لبلوغ تلك الأهداف يربي المجتمع أفرادَه وينشئهم على ثقافة خاصة به يتحدد ضمنها ما يعتبر عنفا وما لا يعتبر كذلك.

بالنسبة لعلماء الاجتماع يبدو العنف ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة: عنف يمارسه المجتمع يتمثل خاصة في الإكراه والإلزام الممارسين على الأفراد لحملهم على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والمسيطرة. في المقابل، يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي وينتجسد في الخروج عن القواعد والإخلال بالمعايير واختراق دائرة المحظورات.

يبرز التخطيط الموالي للعلاقة بين قبول (+) أو رفض (-) الأهداف المجتمعية والوسائل المباحة لتحقيقها من قبل الأفراد ونوعية السلوك الذي ينجم عن ذلك وإمكانية اعتباره سلوكا عنيفا أم لا. (ص 83)

نموذج تخطيطي يحدد سلوك العنف

أهداف	وسائل	نوع السلوك
+	+	نمطي، امتثالي
+	-	تجديد/ عنف أحيانا
-	+	طقوسي
-	-	هروب/انعزال
-	-	تمرد/عنف

إن إحدى ميزات المجتمعات الحديثة هي سرعة التغيرات التي تتعرض لها (التقنيات في تطور مستمر، مصادر السلطة تتغير، وكذلك الرجال الذين يتولون الحكم). كما يحدث التغير أيضا

في الأنظمة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وبالتالي في الجماعات التي توجه المجتمع وتؤثر على مسيرته. لكن الملاحظ أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية يواكبها تغير بطيء، بل مفرط في البطء على صعيد السلطة السياسية مما ينتج انغلاقا أو انسدادا في الحقل السياسي. ويؤدي ذلك بدوره إلى تآكل الشرعية بسبب عدم تجديد مصادرها. و ينتج عن هذا الضعف في دوران النخب السياسية أو عدم تجديدها حالات التذمر والاضطراب والتمرد ثم المواجهة العنيفة بين المتمسكين بالسلطة والمطالبين بفتح المجال السياسي للتداول على السلطة. هذه الحالة من بين أكثر الحالات انتشارا والتي يظهر فيها العنف في المجتمعات الحديثة تعبيرا عن فشلها في مأسسة الحياة السياسية على أسس تحظى بقبول واسع وبمشاركة غالبية المجتمع.

3. موقف علم الاقتصاد:

يعرض الكتاب في هذا الجزء موقف علماء الاقتصاد من العنف حيث يرون أنه مرتبط أساسا بظاهرة الندرة والتنافس والصراع من أجل تلبية الحاجات الضرورية المحققة لأهداف البقاء والسيطرة. كما يرتبط العنف في نظرهم بالقوانين الاقتصادية التي غالبا ما يمثلونها في درجة حتميتها بالقوانين الطبيعية.

ويؤكد الاقتصاديون عموما أن فهم ظاهرة العنف لا يتم دون كشف " لعبة الجماعات المسيطرة " التي تستغل قوى الطبيعة و ثروات المجتمع ووسائله التقنية لخدمة مصالحها الضيقة متخفية غالبا وراء إكراهات اقتصادية توصف بأنها حتمية وملقبة بالمسؤولية على القوانين الاقتصادية التي تعتبرها في موضوعيتها بمثابة قوانين طبيعية. مثل قانون العرض والطلب (سميث)، وقانون تزايد السكان بمتوالية هندسية والإنتاج بمتوالية حسابية (مالتوس)، وتأثير التخطيط والسياسة على تعديل القوانين الاقتصادية (كينز)... الخ.

- ويبدو العنف في الحياة الاقتصادية في عدة مظاهر يمكن ذكر الأهم منها في ما يلي:
- الظلم والسيطرة الممارسين من قبل أقليات متنفذة في عالم المال والأعمال.
- الاستغلال المتخفي وراء الترويج لفكرة الحتمية الاقتصادية.
- التعسف في توزيع الثروة واستخدامها بطرق غير عادلة من قبل الأقليات المسيطرة.
- النزعة الأبوية المعبر عنها في تقييد الإعلام، ورفض الحوار الجماعي لصالح تعاهد فردي يدعى بالحر.
- عدم الاعتراف بحرية التنظيم وحق النضال من أجل وضعية أكثر إنسانية لصالح الغالبية من المجتمع.

- التشريعات المتعسفة التي تضعها أقليات لحماية نفسها ومصالحها.
- أما في مستوى العلاقات الدولية فيظهر العنف في سيطرة رؤوس الأموال والشركات العابرة للقارات على ثروات الأمم والشعوب واستغلالها، وفي إجحاف برامج المؤسسات المالية والتجارية الدولية في حق تلك الأمم، ورفض البلدان الصناعية المتقدمة إقامة شراكة حقيقية تضمن للأمم الفقيرة حقها في التنمية.

خلاصة

أيا كان الموقف الذي تتخذه العلوم الإنسانية من ظاهرة العنف، وأيا كانت زاوية النظر التي يسلمها المختصون في هذه العلوم رغم اختلاف المقاربات والمسلمات وكذلك المنطلقات فإننا نخرج بخلاصة أساسية من قراءة هذا الكتاب مفادها أن الإنسان كائن محير متمزج فيه أرقى الصفات وأبناها مع أدنى الطبائع وأفظعها، وتعايش فيه نزعات متعارضة ومتناقضة؛ نزعة الحياة والبقاء في مواجهة غريزة الدمار والموت. هذا المزيج العجيب من الخصائص والصفات هو الذي يكون قاعدة الإنسان، هذا المخلوق المركب والمعقد الذي ما يزال في كثير من جوانبه يمثل سرا مغلقا بالرغم من التقدم الهائل المحقق في مجال العلوم الإنسانية وغير الإنسانية، وهو ما يجعله موضوعا خصبا لأبحاث ودراسات الباحثين من مختلف الاختصاصات وفي كل الثقافات.

ويرى مؤلفو الكتاب في نهاية المطاف أنه محكوم علينا أن نعيش ونبني المستقبل على هذه القاعدة المتناقضة كما فعلت أجيال عديدة من قبل. ويتحتم على كل جيل أن يستخلص العبر والدروس لمعالجة مشكلاته الخاصة، ويواجه العنف بالوسائل المناسبة بحسب الظروف والأوضاع والسياق العام الذي يوجد فيه. ومع ذلك يبقى الهدف واحدا هو العمل من أجل بناء مجتمع "أكثر إنسانية، أكثر أخوة، وأكثر تضامنا".

كما تجدر الإشارة إلى صفتين مهمتين توفرتا في الكتاب وهما النظرة التكاملية المتبعة المعالجة الظاهرة موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع برغم تعقيدته واتساع رفته. وهكذا بالإضافة إلى مقدمة قصيرة لكن مركزة وثرية بالأفكار يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام تتوزع على سبعة فصول. فالقسم الأول يطرح قضية فهم الظاهرة وتحديد دلالاتها (الفصل الأول). ثم يعالج الأخطار المحدقة بالإنسان بسبب سيطرة النظام التقني البيروقراطي الذي يميز المجتمعات الحديثة وبخاصة الصناعية المتقدمة (الفصل الثاني). أما الفصول الثلاثة المشكلة للقسم الثاني فقد خصصت لطرح ومناقشة مواقف العلوم الإنسانية من ظاهرة العنف. وقد اقتصر المؤلفون على عرض مواقف ثلاثة علوم هي علم النفس الحيوي وعلم

النفس الاجتماعي (الفصل الثالث) وعلم الاجتماع (الفصل الرابع) وعلم الاقتصاد (الفصل الخامس). بينما جاء القسم الثالث والأخير من الكتاب في شكل تركيبي وتوليقي **synthétique** يحاول من خلاله المؤلفون التعرض لمسائل دقيقة تخص مكانة العنف في التطور الإنساني، وكذلك تقديم تحديد شامل لمفهوم العنف (الفصل السادس)، بينما يطرح الفصل السابع والأخير قضايا تتعلق بحظوظ وإمكانيات السيطرة على العنف متعرضا لمسألة تعدد المواقف حيال ظاهرة العنف (العنف المشروع والعنف غير المشروع عن صبح التعبير)، وعلاقة المؤسسات السياسية بظاهرة العنف، وطرح إشكالية حاجة المجتمعات في كثير من الأحيان للسلطة السياسية القوية من جهة، ورفض العنف المؤسسي المرتبط بذلك من جهة ثانية.

في نهاية التحليل لا يسعنا سوى التنويه بموقف مؤلفي الكتاب الذين يعتبرون أن العنف كان وسيبقى واحدا من أكبر المحرمات مثل الجنس والسلطة التي يصعب التعامل معها بالقدر المطلوب من المسافة التي تضمن الحد الأدنى من المعالجة الموضوعية في نظرنا إليه. (ص 152) وكذلك التنويه بقيمة الكتاب بالنظر إلى ما يطرحه من قضايا على غاية الأهمية بالرغم من أن المدة الزمنية التي انقضت على كتابته، والتغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية الدولية قد تجعل بعض القراء يعتبرون جزء من الموضوعات المعالجة فيه تبدو وكأنها قد تجاوزتها الأحداث، (التمرد الفوضوي على حد تعبير المؤلفين في المجتمعات الصناعية، والعنف الثوري، والمقارنة بين الأنظمة الدكتاتورية اليسارية واليمينية في العالم الثالث، والمقارنة بين بلدان المعسكرين الشيوعي والليبرالي).

العياشي عنصر

الانتخابات : الدولة و المجتمع. - ع.ن. جابي. - الجزائر، دار القصة للنشر، 1998. - 303ص.

قليلة هي الدراسات العلمية التي خصصت لمسألة الانتخابات السياسية في الجزائر. يعود ذلك إلى حساسية الظاهرة السياسية و خطورتها إذ لا يزال النظام السياسي يرفض - حتى بعد التعددية السياسية- الدراسة العلمية الجادة لها و يميل إلى التفسيرات الأيديولوجية. فمعاهد العلوم السياسية في الجزائر لا تدرس علم الاجتماع السياسي و يغلب على برامجها التعليمية المقاربات القانونية و الشكلية.

و يأتي الاحجام عن تناول مسألة الانتخابات نتيجة الصعوبات التي يتلقاها الباحث

في جلب المعطيات الضرورية من الجهات الرسمية وغيرها. فالدراسات الحالية على قلتها تعتمد على المعلومات العامة التي تتداولها الصحافة الجزائرية و الأجنبية : نادرة هي المعلومات التي تساعد الباحث على تناول الابعاد الاجتماعية و الثقافية التي تميز الخريطة السياسية في الجزائر.

رغم هذه الصعوبات، أقدم الكاتب على تحليل ظاهرة "الانتخابات السياسية"، فاستطاع أن يوظف الكثير من المعطيات التي تحصل عليها من الادارة و الأحزاب و الصحف، و منها ما ينشر لأول مرة. توظف الدراسة أدوات التحليل الاجتماعي و تستند إلى إشكالية مركزية تربط بين خصوصيات النظام السياسي الجزائري و الانتخابات. مثل هذا المنهج يساعد على إدراك الدلالات الاجتماعية و السياسية للانتخابات السياسية كما يساعد على فهم طبيعة الحركات الاجتماعية و علاقاتها بالصراعات السياسية.

فالنتائج التي توصلت إليها دراسة الباحث ع.ن.جاي تتمثل فيمايلي :

إن تنظيم الانتخابات من قبل السلطة لا يخرج عن نطاق الأهداف المحددة لها و تتمثل هذه الأهداف في إفراس النخب السياسية التي تؤيد النظام القائم (فترة ما قبل التعددية السياسية) أو تبديل البعض منها بهدف إنجاز مرحلة الانتقال إلى نمط سياسي جديد (مرحلة التعددية السياسية)

على إثر توقيف المسار الانتخابي و استحقاق الارهاب المسلح الذي خاضته الجماعات المسلحة التابعة للجهة الاسلامية للإنقاذ، أجرت السلطة السياسية انتخابات رئاسية في نوفمبر 1995، كان الهدف منها.

"إضفاء الشرعية السياسية و الدولية للنظام و تحييد معارضة القوى السياسية الداعية إلى المقاطعة (مجموعة سانت ايجيديو).

فاقت المشاركة في الانتخابات الرئاسية كل التوقعات لأنها جرت في جو سياسي و أممي خطير، لكن نتائجها لم تكن مفاجئة إذ حصل المترشح الرسمي "اليامين زروال" على نسبة 61,14 % من الأصوات المعبر عنها (نسبة المنتخبين 74,92 %).

أما الانتخابات التشريعية التي جرت في أبريل 1997 فكان الهدف منها "إعادة تشكيل الخريطة السياسية الجزائرية و تكريس الشرعية على مؤسسات الدولة باشتراك قوى سياسية معينة (مثلا التيار الأخواني...) في التسيير حسب مقاييس السلطة و ليس التداول على السلطة"

كلها أدلة تشهد على فشل الانتقال الديمقراطي رغم تنوع النخبة السياسية و القوى

الاجتماعية التي تدعم النظام.

يؤكد الباحث ع.ن. جابي وجود عاملين أساسيين يفسران العمل السياسي في الجزائر لاسيما الانتخابات : القطاعية اللغوية - الثقافية و الجهوية.

تخترق الدولة و المجتمع تناقضات أخطرها الصراع الثقافي اللغوي الذي جزأ النخبة إلى معربين ذوي تكوين تقليدي أو شبه تقليدي و إلى مفرنسين ذوي تكوين "أكثر عصرية". يتحكم المعربون في القطاعات التربوية و الايديولوجية و الاعلام في حين استأثرت النخبة المفرنسة على الإدارة و الاقتصاد بما فيها القطاعات التقنية. إن هذه "القطاعية" التي تميز النخبة الجزائرية أثرت على الانتخابات تأثيرا بالغا مثلما أثرت النزعات الجهوية فيها. فالنزعة الجهوية هي ذلك الشعور بالانتماء لجهة معينة من القطر قد تستند إلى خصوصيات ثقافية أو اجتماعية. في الجزائر، تسيطر "جهوية الشرق" على الجيش و المؤسسات العليا كالرئاسة و تواجهها - منذ الاستقلال - الجهوية القبائلية " المعارضة، ثم جهوية الغرب التي تعتبر نفسها محرومة سياسيا و اقتصاديا. ان العلاقة المختلفة التي تقيمها الجهويات بالدولة الوطنية - خاصة في فترة الأزمة - تفسر إلى حد بعيد اتجاهات الثقافة السياسية السائدة.

تنقسم الحركات الاجتماعية في الجزائر إلى حركة اجتماعية كلاسيكية تعتمد على فاعلين اجتماعيين مثل العمال و الطلبة و النساء و أرباب العمل و تعبر على نفسها في مجالات عصرية مثل المصنع و الجامعة و المعمل. ينظر إليها على أنها مهادنة و قريبة من السلطة، لم تتحول إلى قوة انتخابية فعالة مما يفسر نتائج الأحزاب الديمقراطية في الانتخابات. و في المقابل برزت خلال الثمانينات الحركة الاجتماعية الشعبوية التي تستند إلى عالم التهميش و الاقتصاد الموازي داخل المدن الكبرى. فقد استطاع الإسلام السياسي -الجزري منه - أن يستحوذ عليها و يحدد لها أهدافا سياسية كالاستيلاء على السلطة و تغيير النظام القائم. فالمدينة تحولت إلى "مكان بروز الفوارق الاجتماعية الكبيرة" و تميز تاريخها المعاصر بهجرة واسعة للريفيين الذين شكلوا القاعدة الاجتماعية الرئيسية للإسلام السياسي.

ذلك هي أهم النتائج التي تعرض لها المؤلف. فالكتاب جدير بالقراءة رغم الأخطاء اللغوية و النحوية التي غزت صفحاته من المقدمة إلى الخاتمة. لا أحد يمكنه أن يشكك في قيمة تحليلاته و في صحة نتائجه غير أننا نعاتب على الباحث ع.ن. جابي عدم دراسة ظاهرة مقاطعة الانتخابات و دلالاتها الاجتماعية و السياسية رغم ارتفاع معدلاتها.

محمد غالم

العنف و جذوره كما يراه الباحث : جابي عبد الناصر

حاولت الدراسات تقديم تفسير للازمة الجزائرية و اندلاع العنف. فتحدثت عن الأبعاد المتعددة للازمة في حين ركزت بعض الدراسات على المستوى الاقتصادي المتمثل في الأزمة المالية و المديونية الخارجية و الاقتصاد الريعي و نمط التنمية و على العكس من ذلك، فضلت قراءات أخرى البعد الثقافي حين اهتمت بالدور السلبي الذي قد لعبته و تلعبه المدرسة منذ الاستقلال محملة التعريب مسؤولية الأوضاع.

يؤكد الباحث ع.ن. جابي إن هذه القراءات ليست كافية لفهم الخصوصية الجزائرية التي برزت من خلال ظاهرة الإرهاب التي مست كافة الشرائح : النساء و الأطفال المثقفين و رجال الأمن، أبناء المدينة و أبناء الريف و يقترح قراءة تستند إلى عاملين هامين يفسران ظاهرة العنف و توقيته و تمركزه الجغرافي. إنهما الجهوية و القطاعية الثقافية : يقول "فالقراءة التي نقترحها تحتل فيها العلاقة بين الدولة و المجتمع أهمية قصوى في فهم الأوضاع التي آلت إليها الأمور في الجزائر خاصة إذا ربطنا ذلك بالمرحلة الانتقالية... و هو ما يعطى كل الشرعية للمستويات الأخرى الاقتصادية و السياسية كمفاتيح لفهم الأوضاع" ص. 14.

لا يمكن فصل نشوب ظاهرة العنف عن الظروف التاريخية و السياسية التي تسببت في أزمة النظام السياسي الجزائري. في هذا الصدد يؤرخ الكاتب لهذه الأزمة قائلا : "بدأت مؤشرات الأزمة عمليا عندما حاول النظام السياسي الجزائري في بداية الثمانينات القيام بعملية إصلاح بعد الموت المفاجئ للرئيس السابق : "بومدين" خلافا لهذا الأخير ارتكز الرئيس الجديد الشاذلي ابن جديد على حزب "جبهة التحرير الوطني" إذ منحه دورا سياسيا لم يحصل عليه خلال التجربة البومدينية. لقد اخترق هذا الحزب بقوة المؤسسة الادارية و الصناعية و الجامعة من خلال مناضليه و هيكله القاعدية و المركزية. فتزاحم الناس على الفوز بعضوية اللجنة المركزية التي أصبحت الوسيلة المثلى للوصول إلى قمة هرم الدولة الربعية في وقت زادت فيه مداخيلها بفعل الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

انطلقت سيطرة الحزب على صعيدين مختلفين : مؤسسات الدولة و الحكومة التي تحولت إلى شبه جهاز تنفيذي له، مكلفة بتطبيق توصيات مؤتمراته و دورات لجنته المركزية و مكتبته السياسي و أحكم الحزب سيطرته على النقابات و المنظمات الجماهيرية و الحركة الاجتماعية بشكل عام. خلال هذا الطرف، كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير مما أدى إلى انتشار التذمر و الرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة و إلى توسيع الهوة بين المجتمع الفعلي و الهياكل الرسمية للدولة.

أمام هذا الغضب، تأكدت قناعة فريق في الرئاسة بضرورة تحقيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على الاستثمار الخاص - الوطني و الأجنبي- غير أن حزب جبهة التحرير الوطني وقف ضد هذه الإصلاحات التي كانت تهدف في الأساس إلى إحداث تغيير على النظام السياسي من معالمه فك الارتباط بين الدولة و الحزب. تعود مقاومة هذا الحزب للإصلاح إلى طبيعة تكوينه البشري و الاجتماعي : فهو يضم في صفوفه الفئات المتعلمة تعليماً عربياً تقليدياً أو شبه تقليدي و ذات الأصول الاجتماعية الريفية و الفقيرة. فابعاد الحزب عن مراكز القرار أو تقليص دوره كان يعني تهيمش دور هذه القوى الاجتماعية. إن عامل القطاعية الثقافية لا يكفي لتفسير ظاهرة العنف السياسي. فالجهوية المهيمنة على الحياة السياسية و مراكز القرار تشكل أداة فعالة لتحليل أشكال العنف و تمركزه الجغرافي؛ و إلا كيف يمكن أن نفسر تمركز العنف في الغرب و الوسط بشكل ملفت للانتباه؟

بالنسبة للرأي العام العالمي، انطلق العنف السياسي في الجزائر في نهاية سنة 1991- أي بعد إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يؤكد الكاتب أن عملية الربط "هذه ليست صحيحة تماماً" في الواقع : "إن عملية الإلغاء كانت الشرارة التي ساهمت في تفجير العنف السياسي لأنها جاءت لتمنح قوة كبيرة لحجج التيارات السلفية المتشددة ضمن التيار الإسلامي في الجزائر و الذي كان ينادي بعدم دخول العملية الانتخابية".

انطلق العنف في بداية سنة 1992 على شكل مواجهات واسعة في الأحياء الشعبية و أمام المساجد بمناسبة صلاة الجمعة بين أنصار جبهة الإنقاذ و قوات الأمن التي كانت تهدف إلى الحد من سيطرة الجبهة على أماكن العبادة ص35. و قد شهدت هذه المساجد مشادات واسعة لعدة شهور قبل أن تنطلق عمليات الاغتيالات التي مست عناصر الشرطة و الدرك الوطني ثم قوات الجيش و المدنيين ابتداء من سنة 1993.

و انتشر العنف الذي انطلق من الأحياء الشعبية في المدن إلى الأرياف بتكوين شبه "قوات مسلحة" تسيطر على المناطق الجبلية في الوسط و الشرق و الغرب تحت شعار "الجيش الإسلامي للإنقاذ" و شعار "الجماعات الإسلامية المسلحة". و اكتسى العنف عدة أشكال مثل حرق المنشآت الاقتصادية و الثقافية و الهجوم على الثكنات العسكرية و تقتيل الأبرياء و انتهاك الحرمات و نهب الأموال و نصب الحواجز في الطرقات. خلال هذه المرحلة، كانت استراتيجية الجماعات الإرهابية تتمثل في الضغط العسكري على مؤسسات

الدولة بغرض إسقاط النظام، فشهدت هذه المؤسسات شبه انهيار تام بفعل العمليات التي نالت نوعاً من التأييد من قبل قوى اجتماعية واسعة في المدن و الأرياف. ووقفت الأحزاب السياسية - خاصة الإسلامية - مواقف غامضة تتراوح بين المساندة بحجة الجهاد و بين الدعوة إلى الحوار بحجة الضغط على النظام ليتفاوض مع الجماعات المسلحة و قياداتها السياسية.

و استمرت الأوضاع على حالتها بل تفاقمت إلى غاية سنة 1995 حيث بدأت المؤشرات الجديدة في البروز مع تعيين رئيس الدولة الجديد واتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي و الاقتصادي و ترتيب علاقات جديدة مع حزب جبهة التحرير الوطني و الأحزاب التي تنادي بالمشروع الإسلامي (دون اعتماد العنف) و المشروع الأمازيغي.

محمد غالم